وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 31 مايو 2023

أخبار الطاقة

بحضور وزير الطاقة.. كابسارك يحتفل بتخريج 36 خريجًا

الرياض

احتفل مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية بتخريج الدفعة الأولى من أكاديمية كابسارك بحضور صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة ورئيس مجلس أمناء المركز، وذلك بعد أن أكمل الخريجون -البالغ عددهم 36 خريجًا- البرنامج العام لتأهيل القادة التنفيذيين، وهو برنامج عقد بالشراكة مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).

ويسعى البرنامج الأول من نوعه في المملكة، إلى إعداد قادة متميزين من شابات وشباب الوطن للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، ويعتبر باكورة البرامج والدورات التي يعتزم كابسارك تقديمها لدعم الكوادر الوطنية في منظومة الطاقة السعودية.

في هذا السياق كشف فهد العجلان رئيس مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية: عن أن فكرة أكاديمية كابسارك استلهمت من شغف صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود بتحفيز الابتكار والتعليم وتنمية رأس المال البشري، وتستهدف الأكاديمية رفع مستوى الكفاءات الوطنية في منظومة الطاقة السعودية، وتزويد القادة والمهنيين في السياسات العامة العالمية المستقبلية بالمهارات المطلوبة لتحقيق أهداف رؤية 2030.

من جهتها ذكرت مديرة الأكاديمية الدكتورة غادة العريفي أن برامج الأكاديمية تركز على بناء القدرات القيادية والمعرفية في مجال السياسات العامة، وتطوير جدارات يتطلبها سوق العمل، وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

وأشارت إلى أن مدة البرنامج ثمانية أشهر، ويشتمل على محاضرات وورش عمل وجلسات نقاش تفاعلية لتبادل الخبرات، ويساعد البرنامج المتدربين على الإلمام بجوانب الإدارة والسياسات العامة، وبناء المهارات القيادية واتخاذ القرارات، وكيفية مواجهة الأزمات والمشكلات والتعامل معها.

تعد أكاديمية كابسارك احدى المبادرات التي يقدمها مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية لنشر المعرفة، وتقدم للمهنيين في القطاعين العام والخاص مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية التنفيذية في السياسات العامة والقيادة والمهارات الإدارية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية المحلية والعالمية الرائدة، ويمكن معرفة البرامج التي تقدمها الأكاديمية من خلال الموقع الإلكتروني: https://www.kapsarc.org/ar/academy

ويعد المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، معهدًا مختصًا في مجال إدارة الأعمال، ويعنى بتطوير الأفراد والشركات لخلق أثر اجتماعي، حيث يركز في برامجه التدريبية على التطور الشخصي ومهارات القيادة والإدارة العامة.

جدير بالذكر أن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية يعد مركز استشارات بحثي من أكثر مراكز البحوث تمكينًا في العالم، ويسعى إلى تقديم أفضل التحليلات والاستشارات وإجراء البحوث التطبيقية التي تهدف إلى دعم منظومة الطاقة في المملكة. وقد نشر المركز أكثر من 700 ورقة بحثية تناولت عدة موضوعات بدءًا من سياسة التغير المناخي والحوكمة وصولًا إلى الطاقة والتنويع الاقتصادي.

النفط ينخفض وسط صراعات صفقة الديون

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض النفط أمس الثلاثاء، متخليا عن مكاسبه السابقة، حيث أدت المخاوف بشأن جدوى اتفاق سقف الديون الأميركية إلى تهدئة معنويات المخاطرة في السوق، والرسائل المتباينة من المنتجين الرئيسين التي ألقت بظلالها على توقعات العرض قبل اجتماعهم في نهاية هذا الأسبوع، مع عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 59 سنتا أو 0.8 بالمئة إلى 76.48 دولارا للبرميل بعد أن ارتفعت 0.5 بالمئة في وقت سابق يوم الثلاثاء. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 42 سنتًا إلى 72.25 دولارًا للبرميل، منخفضًا 0.6 ٪ عن إغلاق يوم الجمعة. ولم يتم التوصل إلى تسوية يوم الاثنين بسبب عطلة رسمية في الولايات المتحدة.

وقال بعض المشرعين الجمهوريين من اليمين المتشدد يوم الاثنين إنهم قد يعارضون اتفاقًا من شأنه رفع سقف الديون في الولايات المتحدة، أكبر مستخدم للنفط في العالم، في حين ظل الرئيس الديمقراطي جو بايدن ورئيس مجلس النواب الجمهوري كيفن مكارثي متفائلَين بإقرار الصفقة.

في وقت، توصل بايدن ومكارثي إلى اتفاق بشأن الديون خلال عطلة نهاية الأسبوع ويجب أن يجتاز الكونغرس الأميركي المنقسم قبل الخامس من يونيو، وهو اليوم الذي تقول فيه وزارة الخزانة إن البلاد لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما قد يعطل الأسواق المالية.

وقالت بريانكا ساشديفا، محللة السوق من فيليب نوفا: «إن التصريحات المتناقضة من الجمهوريين والمشرعين تجعل المستثمرين يستثمرون إلى حد كبير في المواجهة». ويتزامن الموعد النهائي للديون تقريبًا مع اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في 4 يونيو وحلفاء من بينهم روسيا، المعروفة

باسم أوبك +، كما أن حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كانوا سيزيدون تخفيضات الإنتاج وسط التراجع الأخير في الأسعار التي تؤثر أيضًا في السوق.

وقال توشيتاكا تازاوا المحلل لدى فوجيتومي سيكيوريتيز كو ليمتد «حول المستثمرون انتباههم إلى نتائج اجتماع أوبك + في نهاية هذا الأسبوع حيث كانت هناك رسائل متضاربة من منتجي النفط الرئيسين». وتشير تصريحات مسؤولين ومصادر نفطية روسية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، إلى أن ثالث أكبر منتج للنفط في العالم يميل نحو ترك الإنتاج دون تغيير.

وقال محللون من هايتونج فيوتشرز في مذكرة «خفض الإنتاج الطوعي في أبريل فاجأ السوق. وهذه المرة، كان المستثمرون حذرين للغاية قبل إعلان القرار النهائي». كما سيتم التدقيق في بيانات قطاع التصنيع والخدمات الصينية التي ستصدر في وقت لاحق من هذا الأسبوع بحثًا عن إشارات بشأن تعافي الطلب على الوقود في أكبر مستورد للنفط في العالم.

وقال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لموقع وزارة النفط الإيرانية على الإنترنت يوم الاثنين إن أوبك سترحب بعودة إيران الكاملة إلى سوق النفط عند رفع العقوبات، وإيران عضو في أوبك رغم أن صادراتها النفطية تخضع لعقوبات أميركية تهدف إلى كبح برنامج طهران النووي.

وأضاف الأمين العام هيثم الغيص، الذي يزور طهران للمرة الأولى، أن إيران لديها القدرة على ضخ كميات كبيرة من الإنتاج في غضون فترة زمنية قصيرة. ونقل عنه موقع شانا باللغة الإنجليزية قوله «نعتقد أن إيران لاعب مسؤول بين دول مجموعة أوبك، وأنا متأكد من أنه سيكون هناك عمل جيد معًا، في تزامن، لضمان بقاء السوق متوازنة مع استمرار أوبك في القيام بذلك.

وردا على سؤال حول خفض إنتاج أوبك الطوعي وتأثيره على أسعار النفط، قال الغيص: «في أوبك لا نستهدف مستوى سعر معين. كل أفعالنا، كل قراراتنا تتخذ من أجل تحقيق توازن جيد بين الطلب على النفط وإمدادات النفط العالمية».

وفـي خطـوة مفاجئـة في أوائل أبريل، أعلنت المملكة العربية السـعودية وأعضاء آخـرون في أوبك +، التي تضـم أوبـك وحلفـاء من بينهم روسـيا، عن مزيد من التخفيضـات في إنتاج النفط بنحـو 1.2 مليون برميل يوميًا، ليصل إجمالي حجم تخفيضات أوبك + إلى 3.66 مليون برميل في اليوم. وأعلنت المملكة العربية السـعودية، حاضنـة أوبـك، وإيـران في مارس أنهما سـتعيدان العلاقات الدبلوماسـية بعد سـنوات من قطع العلاقات، في صفقة توسـطت فيها الصين، ثاني أكبر مسـتهلك للنفط في العالم.

وقالت انفيستنق دوت كوم، عكست أسعار النفط المكاسب المبكرة لتتداول على انخفاض يوم الثلاثاء حيث أدت المخاوف من زيادة أسـعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى حد كبير إلى تعويض التفاؤل بشأن رفع سقف الديون الأميركية.

كمـا أبقـى توقع المزيد من الإشـارات الاقتصادية من الصين، أكبر مسـتورد للنفـط، التجار في حالة ترقب، قبيل بيانات التصنيع وقطاع الخدمات الرئيسـة لشـهر مايو والتي من المقرر أن تصدر يوم الأربعاء.

واسـتقرت أسـواق النفـط الخـام على ارتفاع طفيف بعد جلسـة متقلبة يـوم الاثنين، مدعومـًا إلى حد كبير بتضاؤل احتمالية التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة بعد أن أعلن المشرعون عن صفقة مبدئية لرفع حد الإنفاق.

لكن المخاوف من وجود بنك الاحتياطي الفيدرالي أكثر تشـددًا، خاصة بعد بيانات التضخم الأكثر سـخونة مـن المتوقـع التـي صدرت أواخر الأسـبوع الماضي، أبقت المعنويات حذرًا، كمـا أدى ارتفاع الدولار إلى الحد من أي مكاسـب كبيرة في النفط الخام.

وتنتظـر الأسـواق الآن إشـارات جديـدة للحركـة، بـدءًا من المزيـد من الإشـارات الاقتصادية مـن الصين في وقت لاحق من هذا الأسبوع. من المتوقع أن تظهر بيانات النشاط التجاري لشهر مايو ما إذا كان الانتعاش الاقتصـادي فـي البلاد قد تباطأ أكثر خلال الشـهر، بعد سلسـلة من القراءات الضعيفة لشـهر أبريل.

كما أن علامات تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في الصين جعلت تجار النفط يخمنون التوقعات بأن التعافي في

أكبر مستورد للنفط في العالم سيدفع الطلب العالمي على النفط الخام إلى مستويات قياسية هذا العام. كما تراجعت واردات النفط الصينية حتى أبريل.

ومن المقرر الأسبوع المقبل إشارات جديدة بشأن الإمدادات من اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بعد إشارات متضاربة إلى حد ما من السعودية وروسيا بشأن مزيد من تخفيضات الإنتاج. وكانت المنظمة وحلفاؤها قد خفضوا بشكل غير متوقع إنتاج النفط في أبريل، مما قدم دفعة قصيرة الأجل للأسعار.

ينصب التركيز أيضًا على سلسلة من القراءات الاقتصادية الأميركية هذا الأسبوع، وأبرزها بيانات الوظائف غير الزراعية لشهر مايو والمقرر إجراؤها يوم الجمعة. وأي علامات على المرونة في سوق العمل تمنح الاحتياطي الفيدرالي مزيدًا من الزخم لرفع أسعار الفائدة، ويمكن أن تقدم إشارات سلبية لأسواق النفط.

وعلى الرغم من المكاسب الأخيرة، لا تزال أسعار النفط تتداول على انخفاض بأكثر من 5 ٪ لهذا العام، وسط مخاوف مستمرة من أن تدهور الأوضاع الاقتصادية سيضعف الطلب. كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا بسبب تخمة العرض، وارتفع إنتاج الفحم الحراري الإندونيسي.

وهذا الأسبوع، من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى ارتياح للمستوردين الآسيويين. ويمكن أن تؤدي احتمالية ارتفاع درجات الحرارة في الصيف إلى مستويات قياسية في أجزاء من آسيا إلى زيادة الطلب من قطاع الطاقة ودعم أسعار الغاز الطبيعي المسال، لكن السوق تميل إلى الاتجاه الهبوطي بسبب تخمة العرض الموسمية.

وفي الفحم الحراري الآسيوي، من المرجح أن يرتفع الإنتاج في إندونيسيا. يبقى أن نرى ما إذا كان الطلب الصناعي المحلي يمكن أن يعوض المشتريات الضعيفة من أسواق التصدير التقليدية في إندونيسيا.

ويهدف مستوردو الخام الآسيويون إلى تحقيق أقصى استفادة من تضييق فارق أسعار برنت ودبي للحصول على شحنات نفطية من الخام الأميركي. وبلغ متوسط سعر برنت / بورصة دبي للعقود الآجلة لفروق

المقايضات، وهو مؤشر رئيس على علاوة خام برنت مقارنة بمؤشر الشرق الأوسط، 1.91 دولار للبرميل حتى الآن في الربع الثاني، وهو في طريقه إلى تحديد أدنى متوسط ربع سنوي منذ الربع الأول من العام. 2021.

وفي المعادن، ينتظر المشاركون في سوق الألمنيوم استئناف الإنتاج في مصاهر يونان في آسيا، والتي أغلقت حاليًا بسبب النقص الحاد في المياه الذي أعاق إمدادات الطاقة الكهرومائية. في حين أنه من غير المرجح إعادة تشغيل المصاهر في أي وقت قريب، فقد يستأنف عدد قليل منها في يونيو إذا زادت الأمطار.

وفي الزراعة، من المتوقع أن يتسارع الطلب على زيت النخيل هذا الأسبوع، حيث سيبحث المشترون ذوو الحساسية السعرية عن فرص بعد انخفاض السعر بنسبة 20 ٪ تقريبًا في الشهرين الماضيين.

العقود الآجلة للنفط تتراجع 5 ٪ .. ضبابية صفقة سقف الدين الأمريكي تربك الأسواق

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط الخام 5 في المائة أمس، إذ قوضت المخاوف بشأن إمكانية المصادقة على اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة شهية المخاطرة، حيث إن اعتماده يعزز من توقعات ارتفاع الطلب العالمي على الخام.

وبدأ تجار سوق النفط الخام التركيز على اجتماع وزراء تحالف «أوبك+» الذي سيعقد في 4 حزيران (يونيو) المقبل لتحديد سياسات الإنتاج في الشهور المقبلة.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إنهم يعولون كثيرا على اجتماع «أوبك+» المقبل في إعادة التوازن للسوق بين العرض والطلب في ظل الركود العالمي.

وذكر سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن عدم اليقين يسيطر على سوق النفط الخام ما يعزز استمرار وتيرة التقلبات السعرية، موضحا أن تقارير ظهرت تفيد بأن الجمهوريين المتشددين في الكونجرس قد يعرقلون صفقة سقف الديون التي اتفق عليها الرئيس جو بايدن ورئيس مجلس النواب كيفين مكارثي، مبينا أن الضبابية المحيطة بصفقة سقف الديون قد تؤدي إلى استمرار توتر أسواق النفط هذا الأسبوع.

وأكد استمرار شكوك السوق حول جدية وفاعلية تخفيضات الإنتاج الروسية، مبينا أن بعض التقارير المعنية في السوق تحدثت عن أن موسكو لم تخفض إنتاج النفط كما تعهدت، بينما تصر على أنها ستخفض الإنتاج كما هو مخطط لها، لكن تخفيضات الإنتاج الروسي من النفط الخام البالغة 500 ألف برميل يوميا لم تتمكن حتى الآن من رفع أسعار النفط.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، إن تدفقات النفط الخام العالمية شهدت تحولات واسعة وكاملة في فترة زمنية قصيرة نسبيا، موضحا أنه بسبب مرونة الطلب العالمي على الخام فإن عائدات روسيا النفطية تتعافى أيضا على الرغم من قيود العقوبات الغربية وفرض سقف سعري من جانب مجموعة السبع.

وذكر أن أحدث بيانات تجارة النفط الدولية تشير إلى انخفاض تدفقات النفط الخام من غرب إفريقيا إلى آسيا حيث يشتري الصينيون الخام الروسي بشكل متزايد.

وأشار إلى أنه وفقا لوزارة الخزانة الأمريكية تعمل العقوبات وسقف السعر على الإمدادات الروسية على تحقيق هدفها ما يقلل عائدات النفط الروسية مع الحفاظ على السوق الدولية مزودة بالنفط بشكل جيد، مبينا أن التحول الذي أحدثته هذه العقوبات في طرق تجارة النفط العالمية هو السمة الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة، حيث أصبحت روسيا أكثر اعتمادا على دولتين فقط من الدول المستوردة للنفط وهما الصين والهند، وفي الوقت نفسه أصبحت أوروبا أكثر اعتمادا على الدولتين نفسهما في الحصول على وقودها حتى مع وصول واردات الوقود الأمريكية إلى مستوى قياسي في وقت سابق من هذا العام.

من ناحيته، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن توترات السوق النفطية تتصاعد قبل أيام قلائل من عقد الاجتماع الوزاري الحاسم والمرتقب لتحالف «أوبك+» الذي سيحدد مستويات الإنتاج خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وأشار إلى أن تفشي البيع على المكشوف أدى إلى ممارسة كثير من الضغط على الأسواق، لافتا إلى تأكيد بنك «ستاندرد تشارترد» عودة مراكز المضاربة في النفط الخام حاليا إلى ذروتها الهبوطية منذ آذار (مارس) الماضي وذلك على الرغم من سريان تخفيضات «أوبك+»، لافتا إلى بقاء الأسواق في حالة جيدة نسبيا بينما يواصل البائعون على المكشوف المراهنة على تدهور الظروف.

بدورها، أوضحت نايلا هنجستلر المدير السابق بالغرفة الفيدرالية النمساوية، أن عمليات إطلاق مخزونات النفط الاحتياطية من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى والصفقات الجديدة التي أبرمت مع موردي النفط

في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أدت إلى عرقلة الجهود في دعم الأسعار تعزيزا للاستثمارات الجديدة خاصة في مشاريع المنبع، مشيرة إلى وجود رغبة جامحة للولايات المتحدة وحلفائها في إبقاء الأسعار منخفضة.

وذكرت أن هناك كثيرا من المشترين الراغبين في الحصول على سعر مخفض للنفط الروسي سواء كان عند أو أعلى من الحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارا أمريكيا ويأتي في المقدمة الصين ثم الهند، موضحة أن النفط الروسي المخفض سيظل أكثر جاذبية للمستهلكين رغم الحظر والعقوبات، معتبرة أن خفض أسعار النفط سيظل عموما هاجس المستهلكين في داخل سوق النفط العالمي الأوسع.

وفيما يخص الأسعار، هبط النفط بنحو 5 في المائة أمس، وسط مخاوف من عدم المصادقة على اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة.

وبحسب «رويترز»، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 5 في المائة لتسجل 73.22 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس.

بينما انخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي 5 في المائة لتسجل 69.02 دولار للبرميل.

وقال بعض النواب الجمهوريين المتشددين الإثنين إنهم قد يعارضون اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، إلا أن الرئيس جو بايدن المنتمي إلى الحزب الديمقراطي وكيفين مكارثي رئيس مجلس النواب الجمهوري، لا يزالان متفائلين إزاء المصادقة على الاتفاق.

وتوصل بايدن ومكارثي مطلع الأسبوع إلى اتفاق لتعليق سقف الدين البالغ 31.4 تريليون دولار والحد من الإنفاق الحكومي للعامين المقبلين. ويتعين أن يقر الكونجرس المنقسم هذا الاتفاق قبل الخامس من يونيو، وهو اليوم الذي قالت وزارة الخزانة إن البلاد قد لا تكون قادرة بحلوله على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي قد يتسبب في اضطرابات للأسواق المالية.

وقال توشيتاكا تازاوا المحلل لدى فوجيتومي للأوراق المالية «حول المستثمرون انتباههم إلى نتائج اجتماع أوبك+».

كما يترقب المتعاملون بيانات التصنيع وقطاع الخدمات في الصين التي ستصدر في وقت لاحق من هذا الأسبوع بحثا عن مؤشرات على تعافي الطلب على الوقود من أكبر مستورد للنفط في العالم.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 76.88 دولار للبرميل الإثنين مقابل 76.25 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة التى تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات على التوالي وأن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 75.24 دولار للبرميل.

اتفاقية لتصميم وتطوير المرحلة الأولى من نظام نقل الكهرباء في «نيوم»

الاقتصادية

لربط مدينة نيوم الصناعية أوكساون مع محطة التحويل الكهربائية في ينبع، نظمت شركة «إينووا» المحدودة (شركة نيوم للطاقة والمياه)، حفل توقيع اتفاقية بين الشركة السعودية للكهرباء من جهة، وشركتي هيتاشي الطاقة المحدودة والشركة السعودية لخدمات الأعمال الكهربائية والميكانيكية، من جهة أخرى، لتنفيذ المرحلة الأولى لمشروع محطات التحويل للنقل بالتيار الكهربائي المستمر فائق الجهد HVDC بقدرة (3 جيجاواط) وجهد (525 كيلوفولت)، لمصلحة «إينووا».

وبموجب الاتفاقية التي جاءت برعاية وإشراف وزارة الطاقة، ستتولى «هيتاشي الطاقة» مهام التصميم والهندسة والتوريد لتقنية محطات التحويل للنقل بالتيار الكهربائي المستمر فائق الجهد وتشغيل محطات التحويل الخاصة بتقنية HVDC Light، التي طورتها الشركة.

بينما ستكون شركة SSEM مسؤولة عن تزويد المشروع بجزء من معدات المحطات وتنفيذ عمليات البناء والتركيب، وسيتم توريد المحطات إلى الشركة السعودية للكهرباء، التي تعاقدت مع «إينووا» في 2022 لإدارة عمليات الهندسة والمشتريات والبناء لأول نظام نقل بالتيار الكهربائي المستمر فائق الجهد لنيوم.

وسبق أن وقعت «إينووا» و«هيتاشي الطاقة» اتفاقية تلتزم الشركتان بموجبها بالحصول على الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ نظامين آخرين لمحطات التحويل للنقل بالتيار الكهربائي المستمر فائق الجهد. كل منهما بقدرة (3 جيجاواط)، كجزء من تصميم شبكة جديدة متطورة تستهدفها «نيوم» لتمكين دمج مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات تخزين الطاقة المستقبلية بموثوقية وكفاءة، ما سيجعلها منظومة فريدة من نوعها من حيث الحجم والتعقيد.

كما سيوفر هذا التعاون بين الشركتين فرصة لبحث سبل تطوير الكفاءات الوطنية في المملكة، بما في

ذلك التوطين المستدام لمكونات نظام نقل التيار الكهربائي المستمر فائق الجهد.

وقال نيكلاس بيرسون العضو المنتدب لأعمال دمج الشبكات في «هيتاشي الطاقة العالمية»: «نحن سعداء بتقوية تعاوننا مع (إينووا) والشركة السعودية للكهرباء في أحد أهم المشاريع التطويرية الأكثر طموحا، وفي الوقت الذي يمضي العالم نحو مستقبل أكثر استدامة، توفر خبراتنا وتقنيات محطات التحويل للنقل بالتيار المستمر الفائق الجهد ممكنات حقيقية لتعزيز دور الكهرباء في منظومة الطاقة العالمية والانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة».

بدوره، قال ثورستن شوارز المدير التنفيذي لشؤون تكنولوجيا الشبكة والمشاريع، في «إينووا» المحدودة: «من خلال تأمين السعات الأولى لهذا الجزء المهم من شبكتنا المستقبلية خلال عام واحد فقط منذ اتخاذ قرار استخدام هذه التقنية، فإننا بذلك نظهر التزام الشركة بدعم رؤية المملكة 2030 بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء، و(هيتاشي إنرجي)».

وتستهدف شركة «إينووا» المحدودة أن تكون مرجعا عالميا لقادة الصناعة ووضع معايير للأنظمة الدائرية الاقتصادية المستدامة حول العالم، من خلال التزامها نحو الطاقة المتجددة وكفاءة إدارة مصادر المياه، وتستفيد الشركة من المساحات المتاحة والموقع الاستراتيجي لمنطقة «نيوم» في الجزء الشمالي الغربي من السعودية، التي تتسم بوفرة موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وستعمل الشركة كمحفز وحاضنة لتطوير أعمال جديدة للطاقة المستدامة والمياه، وتعد «إينووا» التي تأسست في 2022، مساهما رئيسا في إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر على مستوى العالم، الذي من المقرر أن يبدأ تشغيله في 2026 ليمكن «نيوم» من أن تكون مركزا عالميا للهيدروجين الأخضر.

وستعتمد «نيوم»، عند اكتمالها، على الطاقة النظيفة بشكل كامل، من خلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المعتمدة على الهيدروجين، وقد تم تصميم نيوم لتكون منطقة للحياة العصرية المستدامة بأقل تأثير في البيئة.

لأول مرة منذ عامين.. تراجع سعر الغاز في أوروبا

الاقتصادية

واصل سعر الغاز الطبيعي الأوروبي اليوم تراجعه ليصل لأول مرة منذ عامين إلى أقل من 24 يورو لكل ميجاواط/ساعة.

وجرى تداول الغاز اليوم على منصة عقود الغاز الهولندية «تي تي إف»، المؤشر المرجعي للغاز الطبيعي في أوروبا، بواقع 23.50 يورو لكل ميجاواط/ساعة للكميات التي يتم تسليمها في غضون شهر.

كانت آخر مرة يصل فيها سعر الغاز الطبيعي إلى هذا المستوى في بورصة أمستردام في يونيو 2021.

يذكر أن سعر الغاز الطبيعي الأوروبي أخذ اتجاها هبوطيا منذ نهاية العام الماضي حيث انخفض سعر هذه المادة الخام بشكل قوي منذ ذلك التاريخ وذلك بعد أن كان ارتفع بشكل حاد في فترة سابقة من ذلك العام جراء الأزمة الأوكرانية.

ووصل سعر الغاز الطبيعي الأوروبي إلى الذروة في صيف العام الماضي حيث تجاوز 300 يورو لكل ميجاواط/ساعة، وكان إيقاف روسيا لوارداتها من الغاز قد أثار المخاوف من وقوع أزمة طاقة.

وفي الوقت الذي تنخفض فيه أسعار الغاز، تواصل خزانات الغاز في ألمانيا الامتلاء، وأشارت أحدث البيانات الصادرة عن جمعية التخزين الأوروبية (جي آي إي) إلى أن مستوى الملء في خزانات الغاز الألمانية وصل إلى ٪74.11 في الثامن والعشرين من مايو الجاري.

وتواصل احتياطات الغاز ارتفاعها منذ أسابيع بشكل شبه مستمر ووصلت حاليا إلى مستوى أعلى بكثير من مستواها في العام الماضي.

النفط يتراجع 3.5 ٪ بفعل خلافات «الدين الأميركي» وترقب محادثات «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

هبطت أسعار النفط أكثر من 3 في المائة خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، إذ قوضت المخاوف بشأن إمكانية المصادقة على اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة شهية المخاطرة، فيما ألقت الرسائل المتضاربة من كبار منتجي النفط بظلالها على توقعات المعروض قبل اجتماعهم المرتقب بعد أيام.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 2.68 دولار أو 3.5 في المائة إلى 74.29 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:39 بتوقيت غرينيتش. كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.47 دولار إلى 70.20 دولار للبرميل بانخفاض 3.4 في المائة عن السعر عند الإغلاق يوم الجمعة. ولم تكن هناك تسوية يوم الاثنين؛ نظرا لأنه كان عطلة رسمية في الولايات المتحدة.

وقال بعض النواب الجمهوريين المتشددين يوم الاثنين، إنهم قد يعارضون اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، إلا أن الرئيس جو بايدن المنتمي إلى الحزب الديمقراطي ورئيس مجلس النواب الجمهوري كيفن مكارثي لا يزالان متفائلين إزاء المصادقة على الاتفاق.

وتوصل بايدن ومكارثي مطلع الأسبوع لاتفاق. ويتعين أن يقر الكونغرس المنقسم هذا الاتفاق قبل الخامس من يونيو (حزيران)، وهو اليوم الذي قالت وزارة الخزانة إن البلاد قد لا تكون قادرة بحلوله على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي قد يتسبب في اضطرابات للأسواق المالية.

ويتزامن الموعد النهائي لإقرار سقف الدين تقريباً مع اجتماع من المقرر عقده في الرابع من يونيو لتحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بينهم روسيا، وسط حالة من الغموض حول ما إذا كان التحالف سيعلن المزيد من خفض الإنتاج بعد التراجع الأخير في الأسعار.

وقال توشيتاكا تازاوا المحلل لدى «فوجيتومي للأوراق المالية»، وفق «رويترز»: «حوّل المستثمرون انتباههم إلى نتائج اجتماع (أوبك بلس)... فيما وردت رسائل متضاربة من منتجي النفط الرئيسيين».

وحذر وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان الأسبوع الماضي البائعين على المكشوف الذين يراهنون على أن أسعار النفط ستنخفض، في إشارة محتملة إلى أن «أوبك بلس» قد تقلص الإنتاج.

ولكن تصريحات مسؤولين ومصادر في قطاع النفط الروسي، بينهم نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، أشارت إلى أن ثالث أكبر منتج للنفط في العالم يميل إلى ترك مستوى الإنتاج دون تغيير.

وفي أبريل (نيسان)، أعلنت السعودية وأعضاء آخرون في «أوبك بلس» عن مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميا، ليصل الحجم الإجمالي لتخفيضات التكتل إلى 3.66 مليون برميل يوميا، وفقا لحسابات «رويترز».

كما يترقب المتعاملون بيانات التصنيع وقطاع الخدمات في الصين التي ستصدر في وقت لاحق من هذا الأسبوع، بحثا عن مؤشرات على تعافي الطلب على الوقود من أكبر مستورد للنفط في العالم.

في غضون ذلك، قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لموقع «شانا» الإخباري التابع لوزارة النفط الإيرانية، إن المنظمة سترحب بعودة إيران الكاملة إلى سوق النفط عندما تُرفع العقوبات عنها.

وإيران عضو في «أوبك» رغم أن صادراتها النفطية تخضع لعقوبات أميركية تهدف إلى كبح جماح برنامج طهران النووي.

وأضاف الأمين العام هيثم الغيص، الذي يزور طهران للمرة الأولى، أن إيران لديها القدرة على إنتاج كميات كبيرة من النفط في غضون فترة زمنية قصيرة.

ونقل موقع «شانا» الناطق باللغة الإنجليزية عنه قوله: «نرى أن إيران عضو مسؤول بين أفراد أسرتها، الدول في مجموعة (أوبك). وأنا واثق من أننا سنعمل معا على نحو جيد وبالتنسيق لضمان الحفاظ على التوازن في السوق؛ لتظل (أوبك) على النهج الذي سلكته على مدار السنوات العديدة الماضية».

وردا على سؤال عن خفض إنتاج «أوبك» الطوعي وتأثيره على أسعار النفط، قال الغيص: «في (أوبك)... لا نستهدف سعرا معينا. كل أفعالنا... كل قراراتنا تُتخذ من أجل تحقيق توازن جيد بين العرض والطلب على النفط عالميا».

وفي خطوة مفاجئة، أعلنت السعودية وأعضاء آخرون في «أوبك +»، التي تضم «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، في أوائل أبريل عن مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميا، ليصل إجمالي تخفيضات «أوبك +» إلى 3.66 مليون برميل يوميا، وفقا لحسابات «رويترز».

وأعلنت المملكة، زعيمة «أوبك»، وإيران في مارس (آذار) أنهما ستعيدان العلاقات الدبلوماسية بعد عداء لسنوات، في اتفاق توسطت فيه الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

بنغلاديش لاستيراد الغاز المسال من قطر لمدة 15 عاماً

الشرق الأوسط

قال زنيندرا ناث ساركر، رئيس مجلس إدارة «بتروبنغلا»، الثلاثاء، إن شركة الغاز المملوكة لدولة بنغلاديش ستوقع اتفاقاً مدته 15 عاماً مع «قطر للطاقة» يوم الخميس المقبل، لشراء مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

وأضاف ساركر، وفق وكالة «رويترز»: «بموجب الاتفاق الجديد مع قطر، سيتم توريد الغاز الطبيعي المسال بدءاً من يناير (كانون الثاني) 2026».

ونقلت «رويترز» عن مصدر مطلع قوله إن الاتفاق سيكون واحداً من عدة اتفاقات سيجري توقيعها هذا العام؛ إذ تعمل قطر لإبرام تعاقدات مع مشترين للغاز المتوقع من توسعة حقل الشمال.

وزادت المنافسة على الغاز الطبيعي المسال العام الماضي، إثر اندلاع حرب أوكرانيا، بعدما وجدت أوروبا نفسها بحاجة إلى كميات هائلة من الإمدادات لتحل محل الغاز الروسي الذي كان يصلها عبر خطوط الأنابيب، ويشكل ما يقرب من 40 في المائة من واردات القارة.

إلا أن آسيا التي تتطلع إلى إبرام اتفاقات طويلة الأجل للبيع والشراء، هي صاحبة القسم الأكبر حتى الآن من الغاز المرتقب من مشروع التوسعة الضخم في قطر، الذي من المقرر أن يزيد قدرتها على التسييل بأكثر من 60 في المائة.

وسيكون الاتفاق المنتظر توقيعه يوم الخميس هو الثاني لآسيا منذ أن بدأت «قطر للطاقة» بيع الغاز المتوقع أن يتدفق من مشروع توسعة حقل الشمال.

وستجري التوسعة على مرحلتين، وسترفع قدرة قطر على التسييل من 77 مليون طن إلى 126 مليون طن

سنوياً بحلول عام 2027.

وأبرمت قطر اتفاق التوريد الأول لآسيا مع «سينوبك» الصينية، وهو الأطول الذي يجري توقيعه بأجل 27 عاماً لتوريد 4 ملايين طن سنوياً. وأعقب هذا استحواذ الشركة المملوكة للدولة الصينية على حصة قدرها 5 في المائة، بما يعادل خط إنتاج واحد من مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي.

وتشمل اتفاقيات «قطر للطاقة» أيضاً تزويد ألمانيا بنحو مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، من خلال شراكة مع شركة «كونوكو فيليبس» لمدة 15 عاماً على الأقل.

وقطر بالفعل واحدة من أكبر مُصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، وسيعزز مشروع توسعة حقل الشمال هذه المكانة، كما سيسهم في توفير إمدادات طويلة الأجل من الغاز على مستوى العالم.

وحقل الشمال هو جزء من أكبر حقل للغاز في العالم، والذي تملك إيران الجزء الثاني منه، وتطلق عليه اسم حقل بارس الجنوبي.

وقال سعد الكعبي، الرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة» الأسبوع الماضي، إن هناك طلباً كبيراً على الغاز الطبيعي المسال، مضيفاً أنه يتوقع بحلول نهاية العام الجاري أن تنتهي الشركة من إبرام اتفاقيات توريد لكل الغاز المتوقع من توسعة حقل الشمال.

البحرين تدشن محطة كهرباء بقدرة 1500 ميغاوات وبتكلفة مليار دولار

الشرق الأوسط

شدد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد البحريني رئيس مجلس الوزراء، على أهمية مواصلة تعزيز مسارات التطوير في المشاريع التنموية، مشيراً إلى أن تنفيذ مشاريع إنتاج الطاقة ورفع طاقتها الاستيعابية وتحسين كفاءتها عبر الشراكة الاستراتيجية الفاعلة مع القطاع الخاص، تشكل رافداً أساسياً لمساعي التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد ولي عهد البحرين أن مواصلة تبني البرامج المبتكرة تلبي مستهدفات التنمية والاحتياجات الحالية والمستقبلية من الطاقة، وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة، لافتاً إلى أن المشاريع الكبرى إلى جانب ما تحققه على صعيد التنمية فهي تدعم من جانب آخر الجهود المبذولة لتوفير الفرص أمام أبناء الوطن.

وجاء حديث الأمير سلمان بن حمد آل خليفة خلال افتتاح المرحلة الثانية من محطة «الدور 2» لإنتاج الكهرباء والماء، الذي يمثل امتداداً لمشروع محطة الدور 1، والذي أكد الحرص على الاستمرار في تعزيز كفاءة الطاقة ورفع القدرة الإنتاجية للكهرباء والماء، بالتوازي مع الأولويات والبرامج التي تستهدف تعزيز أفق العمل التنموي والانتقال به نحو مجالات أكثر تطوراً، لافتاً إلى إصرار بلاده على مواكبة المشروعات التنموية الجديدة لكافة المساعي الرامية لمواجهة تحديات التغير المناخي وحماية البيئة، وفق أعلى المعايير العالمية؛ تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

من جانبه، أكد المهندس كمال بن أحمد محمد، رئيس هيئة الكهرباء والماء في البحرين، أن الهيئة بكافة كوادرها الوطنية تحرص على تحقيق كافة الخطط والمبادرات التي تسهم في تحقيق أهداف المسيرة التنموية الشاملة، مضيفاً أن الهيئة ماضية في شراكاتها مع القطاع الخاص لضمان مواصلة تنفيذ الخطط والبرامج التي تسهم في استدامة الطاقة.

وأشـار رئيس هيئة الكهرباء والماء إلى أهمية مواكبة تلبية الطلب المتنامي لاسـتهلاك الكهرباء والماء في ظـل مـا تشـهده البحريـن من توسـع عمرانـي وصناعي وتجـاري، من أجل توفيـر خدمة أفضـل للمواطنين والمقيميـن والمسـتثمرين، وصولاً للتنمية المنشـودة وفـق أهداف رؤية البحريـن الاقتصادية 2030.

ومحطة «الدور2» لإنتاج الكهرباء والماء هي محطة الإنتاج الأولى في البحرين المرتبطة بشبكة نقل كهرباء الجهد العالي 400 كيلوفولت، وبكلفة بلغت أكثر من مليار دولار، بالشراكة مع شركات بحرينية وسعودية ويابانيـة، وبقـدرة إنتاجية كهربائية وصلت إلـى 1500 ميغاوات و50 مليون غالون من المياه المحلاة يومياً، وبتشغيل هذا المشروع تصل القدرة الإنتاجية الإجمالية في البحرين إلى 5044 ميغاوات من الكهرباء، و204 ملايين غالون من المياه في اليوم.

إلى ذلك، قال ياسـر حميدان، وزير شـؤون الكهرباء والماء، إن مشـروع المرحلة الثانية من مجمع «الدور 2» يعتبر نقلة نوعية في إنتاج الكهرباء والماء في البحرين، حيث تم إنشاؤه ضمن أعلى معايير الجودة العالمية لتقليل الانبعاثات الكربونية، ومواجهة المتغيرات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مشيداً بما تحقق في قطاع الكهرباء والماء من إنجازاتٍ عديدة خلال السنوات الماضية.

وأوضح محمد أبو نيان، رئيس مجلس إدارة أكوا باور أن المشـروع قد حقق كفاءة عالية في مراحل الإنشـاء والتنفيذ وفق الجدول الزمني المعتمد، إلى جانب نجاحه في تطبيق مفاهيم الطاقة المستدامة.

الإمارات تخطط لسوق عالمية في المركبات الكهربائية

الشرق الأوسط

كشفت الإمارات عن مساعيها إلى أن تكون سوقا عالمية للمركبات الكهربائية، حيث تعد هذه الخطوة ضمن المشروعات التحولية في البلاد، ما يعزز تنافسيتها في هذا القطاع، الذي يعد أحد التحولات المستقبلية في قطاع النقل العالمي.

وقال سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي إن المشروع التحولي، «سوق عالمية للمركبات الكهربائية»، مدعوم بخطة متكاملة وبرنامج وطني طموح لتحقيق التكامل بين قطاعي الطاقة والبنية التحتية، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، إلى جانب القطاع الخاص.

وبين وزير الطاقة الإماراتي «يأتي المشروع ضمن مجموعة من الأهداف التي تم العمل على تحقيقها مثل تأهيل البنية التحتية للدولة لاستقبال واستيعاب المركبات الكهربائية، لجعل الإمارات سوقا عالمية للمركبات الكهربائية، وبناء منظومة من السياسات والمحفزات الحكومية الداعمة لاستخدام المركبات الكهربائية».

خريطة وطنية

وأضاف أن «وزارة الطاقة والبنية التحتية بدأت في وقت سابق في وضع الخريطة الوطنية لشبكة شواحن المركبات الكهربائية؛ حيث تهدف إلى ربط جميع إمارات البلاد بشبكة شواحن متكاملة عن طريق تأهيل البنية التحتية الاتحادية من طرق ومبان وتعزيز التعاون مع الجهات المحلية للتكامل في جميع الإمارات».

وأضاف: «تم إطلاق المنصة الوطنية لشبكة الشواحن الكهربائية وتطبيق الهاتف للمستخدمين، وتقوم هذه المنصة على ربط جميع الجهات المعنية لتعزيز عملية التكامل بين جميع الأطراف، إضافة إلى الدليل الوطني لتركيب محطات الشحن لتوحيد المواصفات بين جميع إمارات الدولة حسب المعايير العالمية».

بين الوزير المزروعي: «نستهدف وضع محركات أساسية من السياسات والقوانين المرنة والمحفزة لتعزيز استخدام المركبات الكهربائية، وتشجيع قطاعات الدولة بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص للاستثمار في هذا المجال، عبر خلق بيئة حاضنة بمميزات وحوافز متوازنة اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا، وكذلك دعم التحول نحو استخدام منظومة النقل الأخضر، إذ نستهدف زيادة عدد المركبات الكهربائية في الدولة لتصبح 50 في المائة، من إجمالي عددها بحلول عام 2050».

اتفاقيات

أبرمت وزارة الطاقة والبنية التحتية عدة اتفاقيات تعاون مشترك مع عدد من الجهات في البلاد سيتم التركيز خلالها على التعاون لخلق محفزات استثمارية في شبكة محطات الشحن الكهربائية، ودعم جهود البلاد نحو انتشار السيارات الكهربائية، والتوسع في الاستثمارات في شبكة الشواحن الكهربائية عن طريق تأهيل المباني الحكومية الاتحادية والطرق الاتحادية والاستراحات الخاصة في وزارة الطاقة والبنية التحتية من خلال العمل المشترك، إضافة إلى تقديم الشركاء التسهيلات للمجتمع لامتلاك المركبات الكهربائية.

700 شاحن كهربائي

من جهته، أشار المهندس حسن المنصوري وكيل الوزارة لقطاع البنية التحتية والنقل، إلى أن المشروع يشمل منصة تفاعلية وطنية تضم أكثر من 700 شاحن كهربائي موزعة على مناطق الدولة كافة، يتم إنجازها على مرحلتين بالتعاون والتنسيق مع مُصنّعي المركبات الكهربائية والهجينة والمستثمرين.

وقال المهندس شريف العلماء وكيل الوزارة لقطاع الطاقة والبترول: «الإمارات لديها مستهدفات واضحة لقطاع النقل ومن ضمنها برنامج التنقل الأخضر الرامي إلى تعزيز منظومة التنقل الأخضر من خلال زيادة حصة سيارات الركاب والحافلات الكهربائية وخلق مزيج من الخيارات للشاحنات، ويهدف إلى خفض استهلاك الطاقة بمقدار 40 في المائة بحلول عام 2050 حسب مستهدفات البرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه في قطاع النقل». وبحسب إحصاءات غير رسمية فإن عدد المركبات الكهربائية في الإمارات ووصل إلى أكثر من 5100 مركبة في مناطق متفرقة من البلاد، في الوقت الذي تستهدف فيه الدولة الخليجية دخول نحو 42 ألف سيارة كهربائية إلى شوارعها بحلول عام 2030.

السعودية تتطلع لتسيير حافلات بالهيدروجين الأخضر العام المقبل

اقتصاد الشرق

تبدأ شركة «نيوم للهيدروجين الأخضر»، وهي جزء من مشروع تطوير صناعي وسياحي بقيمة 500 مليار دولار على ساحل البحر الأحمر في السعودية، إنتاج الوقود لأغراض النقل، العام المقبل، وفقاً لرئيس المشروع.

قال ديف إدموندسون، الرئيس التنفيذي للشركة، في دبي، إن «نيوم للهيدروجين الأخضر»ستنتج الهيدروجين للحافلات والشاحنات بحلول منتصف 2024، كما يتم تطوير مصنع أكبر يركز على التصدير.

«نيوم للهيدروجين الأخضر» -المشروع المشترك بين شركة «أكوا باور»، و«نيوم» المدعومة من الدولة، وشركة «Air Products & Chemicals» الأميركية- يعتبر جزءاً من خطط الرياض الطموحة للتوسع في صناعات التكنولوجيا النظيفة، إذ تستعد المملكة لمستقبل يتجاوز الوقود الأحفوري.

ما يزال الهيدروجين الأخضر أغلى بكثير من النفط والغاز الطبيعي، لكن المطورين واثقون من قدرتهم على خفض التكاليف بما يكفي لتمكينه من المنافسة.

أمّا المصنع الأكبر، البالغة قيمته 8.4 مليار دولار والمصمم لإنتاج 600 طن من الهيدروجين يومياً باستخدام الطاقة الشمسية والرياح، سيبدأ في تصدير الوقود على هيئة أمونيا في 2026.

وقال إدموندسون إن المنشأة الثالثة للهيدروجين، والتي قد يتم تشغيلها في 2028 أو 2029، من الأرجح أن تستهدف توفير الطاقة للصناعة المحلية. و«نتوقع استثمارات إضافية في (نيوم)»، إذ ستساعد الكفاءة المكتسبة في خفض تكاليف المرافق المستقبلية، في حين أن الجهود التي تبذلها الحكومات والشركات للحد من الانبعاثات ستؤدي إلى «زيادة هائلة» في الطلب.

أمين عام «أوبك»: هدفنا توازن سوق النفط ولا نستهدف سعرا محددا

اندبندنت

أكد الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص أن المنظمة لا تستهدف مستوى سعر محدد لأسعار النفط.

وفي رده على سؤال حول خفض الإنتاج الطوعي وتأثيره في أسعار النفط، أجاب الغيص، «في 'أوبك' لا نستهدف مستوى سعر معيناً، فكل أفعالنا وقراراتنا تتخذ من أجل تحقيق توازن جيد بين العرض والطلب على النفط عالمياً».

وأوضح الغيص خلال تصريحات لموقع «شانا» الإخباري، التابع لوزارة النفط الإيرانية، أن المنظمة سترحب بعودة إيران الكاملة لسوق النفط عندما ترفع العقوبات عنها.

وأضاف هيثم الغيص الذي يزور طهران للمرة الأولى، أن إيران لديها القدرة على إنتاج كميات كبيرة من النفط في غضون فترة زمنية قصيرة.

ونقل الموقع الناطق باللغة الإنجليزية قوله، «نرى أن إيران عضو مسؤول بين أفراد أسرتها، والدول في مجموعة 'أوبك' وأنا واثق من أننا سنعمل معاً على نحو جيد وبالتنسيق لضمان الحفاظ على التوازن في السوق، لتظل 'أوبك' على النهج الذي سلكته على مدة أعوام عدة مضت».

إلى ذلك تراجعت أسعار النفط بنحو اثنين في المئة متخلية عن مكاسبها الباكرة، إذ قوضت المخاوف في شأن إمكان المصادقة على اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة شهية المخاطرة، فيما ألقت الرسائل المتضاربة من كبار منتجي النفط بظلالها على توقعات العرض قبل اجتماع مرتقب بعد أيام.

وهبطت العقود الآجلة لخام «برنت» 1.36 دولار أو 1.8 في المئة إلى 75.71 دولار للبرميل، كما تراجع خام «غرب تكساس الوسيط الأميركي» 1.19 دولار إلى 71.48 دولار للبرميل بانخفاض 1.6 في المئة عن السعر عند إغلاق الجمعة الماضي، ولم تكن هناك تسوية أمس الإثنين نظراً إلى العطلة الرسمية في الولايات المتحدة.

هل هناك مزيد من خفض الإنتاج؟

ويتزامن الموعد النهائي لإقرار سقف الدين تقريباً مع اجتماع من المقرر عقده في الرابع من يونيو (حزيران) المقبل لتحالف «أوبك+» الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بينهم روسيا، وسط حال من الغموض حول ما إذا كان التحالف سيعلن مزيداً من خفض الإنتاج بعد التراجع الأخير في الأسعار.

وقال المحلل لدى «فوجيتومي للأوراق المالية» توشيتاكا تازاوا إن «المستثمرين حولوا انتباههم إلى نتائج اجتماع 'أوبك+'».

تحذير للمضاربين

وحذر وزير الطاقة السعودي عبدالعزيز بن سلمان الأسبوع الماضي البائعين على المكشوف الذين يراهنون على أن أسعار النفط ستنخفض، في إشارة محتملة إلى أن «أوبك+» قد تقلص الإنتاج.

ولكن تصريحات مسؤولين ومصادر في قطاع النفط الروسي، بينهم نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، أشارت إلى أن ثالث أكبر منتج للنفط في العالم يميل إلى ترك مستوى الإنتاج من دون تغيير.

وفي أبريل (نيسان) الماضي أعلنت السعودية وأعضاء آخرون في «أوبك+» مزيداً من الخفوضات في إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يومياً، ليصل الحجم الإجمالي لخفوضات التكتل إلى 3.66 مليون برميل يومياً، وفقاً لحسابات وكالة «رويترز».

كما يترقب المتعاملون بيانات التصنيع وقطاع الخدمات في الصين التي ستصدر في وقت لاحق هذا الأسبوع، بحثاً عن مؤشرات على تعافي الطلب على الوقود من أكبر مستورد للنفط في العالم.

الغاز في أوروبا

وعلى صعيد متصل هبطت أسعار الغاز في أوروبا إلى أدنى مستوى منذ منتصف عام 2021، حينما شرعت روسيا في تقليص إمداداتها قبل غزوها أوكرانيا، مما يساعد في عكس اتجاه التضخم وجلب الراحة للمستهلكين.

وبحسب تقرير لـ «بلومبيرغ» فقد تراجعت أسعار العقود الآجلة للغاز بنحو الثلثين العام الحالي، ولم يخفف الهبوط فحسب الضغوط على موازنات الأسر وإنما أضعف واحداً من أهم كروت المساومة في يد الرئيس فلاديمير بوتين، وهو القدرة على خنق إمدادات الغاز للمنطقة.

وفي ظل توقع بعض المتداولين انزلاق الأسعار إلى المنطقة السلبية في وقت ما من الصيف الجاري، إلا أن المشهد الحالي يختلف أشد الاختلاف عما كان عليه في مايو (أيار) العام الماضي، إذ كانت أسعار العقود أعلى أربعة أضعاف مما هي عليه الآن، لدرجة أن الدول اضطرت إلى إحياء توليد الكهرباء من الفحم للحفاظ على التيار بعد أن خفضت روسيا إمدادات الغاز.

وسادت حينها أيضاً مخاوف في شأن نقص المعروض، وما إذا كانت أوروبا ستقدر على بناء مخزونات الغاز قبل الشتاء، والآن أصبحت المخزونات أعلى من المتوسط وقد تصل ذروتها خلال الصيف وقبل الموعد المحدد.

السعودية في مقدمة مصدّري الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا

دينا قدري

الطاقة

حققت صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا رقمًا قياسيًا في شهر أبريل/نيسان 2023، مع سعي القارة العجوز لتأمين إمداداتها بعيدًا عن روسيا، تنفيذًا للعقوبات المفروضة على موسكو في أعقاب غزوها أوكرانيا ومحاولة حرمانها من أدوات تمويل هذه الحرب المستمرة منذ فبراير/شباط 2022؛ ما أدى إلى إزاحة روسيا بوصفها أكبر المورّدين وتغيير مجرى الشحنات العالمية بشكل ملحوظ.

وبلغ إجمالي الصادرات نحو 634 ألف برميل يوميًا في أبريل/نيسان، ارتفاعًا من 534 ألف برميل يوميًا في مارس/آذار، وفق البيانات التي نشرتها منصة «إس آند بي غلوبال» (S&P Global).

وتُعدّ صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا في الشهر المنصرم هي الأكبر منذ عام 2016 على الأقلّ، بحسب البيانات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا في أبريل

أظهرت بيانات «إس آند بي غلوبال كومودیتیس» أن بلجيكا ظلت الوجهة الأكبر لصادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا في أبريل/نيسان، عند 151 ألف برميل يوميًا.

وكانت السعودية أكبر مورّد للديزل إلى القارة العجوز عند 331 ألف برميل يوميًا، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة.

وسجّل ميناء خورفكان الإماراتي -الذي ينافس مركز تجارة النفط القريب في الفجيرة- أول شحنة ديزل إلى أوروبا الغربية منذ يوليو/تموز 2021 عند 11 ألف برميل يوميًا في أبريل/نيسان.

كما تأتي هذه الشحنة بعد وصول الحظر الأوروبي المفروض على المشتقات النفطية الروسية شهره الثالث، في إطار سلسلة من العقوبات على موسكو، ردًا على حربها في أوكرانيا.

وقفزت شحنات الديزل العمانية لأوروبا الغربية إلى 13 ألف برميل يوميًا في أبريل/نيسان، وهو أكبر عدد منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022.

تراجع صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا

على الرغم من ذلك، تتجه صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية نحو التباطؤ في مايو/أيار 2023.

فقد وصل إجمالي الشحنات لشهر مايو/أيار حتى الآن نحو 163 ألف برميل يوميًا فقط، بحسب المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وقال رئيس قسم أبحاث التكرير في أوروبا ورابطة الدول المستقلة لدى «إس آند بي غلوبال»، هيدي غراتي: «أُغلق الطريق الممتد من الشرق الأوسط إلى أوروبا طوال معظم الشهر».

وأوضح أن مصافي التكرير تلبي بشكل جيد الطلب الأوروبي على الديزل الأوروبي بعد عودتها من الصيانة، فضلًا عن إشارات إلى تباطؤ الطلب المحلي، وتضخّم المخزونات في مناطق أمستردام وروتردام وأنتويرب.

وأضاف غراتي: «ونتيجةً لذلك، تحرّك المزيد من وقود الديزل في الشرق الأوسط متجهًا شرقًا وجنوبًا بدلًا من ذلك».

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا، خلال الأشهر الـ9 الأولى من عام 2022:

هيمنة الشرق الأوسط.. وتعزيز قدرات التكرير

انقلبت هيمنة روسيا على إمدادات المنتجات النفطية الأوروبية رأسًا على عقب إثر حرب أوكرانيا؛ إذ كانت روسيا هي المُصدّر الرئيس للديزل والديزل الأحمر لأوروبا الغربية قبل الحرب.

إلّا أن الشرق الأوسط تولّى زمام الأمور في الربع الأول من العام الجاري (2023)، عند 369 ألف برميل يوميًا، وفقًا لتوقعات «إس آند بي غلوبال» الصادرة في 11 مايو/أيار 2023.

بحلول الربع الثاني من عام 2024، من المتوقع أن تصل صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية والشرقية إلى 505 آلاف برميل يوميًا.

وتزخر منطقة الشرق الأوسط بمصافي تكرير جديدة لتلبية الطلب من أوروبا؛ مع زيادة القدرات في المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وسلطنة عمان، بينما يجري تحديث مجمع الرويس العملاق في أبوظبي.

وستساعد هذه المشروعات -المصممة لمعالجة الخام المحلي- على تعزيز قدرة تقطير النفط الخام في الشرق الأوسط إلى 10.04 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية عام 2023، بزيادة قدرها 20٪ تقريبًا في 5 سنوات فقط، وفقًا لقاعدة بيانات «إس آند بي غلوبال وورلد ريفاينري».

وقد صدرت مصفاة الزور الكويتية أول شحنة ديزل «شتوية» إلى أوروبا في ديسمبر/كانون الأول 2022، تُقدَّر بـ 66 ألف طن متري.

ومن المتوقع -أيضًا- أن تصبح مصفاة جازان السعودية موردًا كبيرًا للديزل إلى أوروبا في نهاية المطاف.

واردات السعودية من الديزل الروسي

في سياقٍ متصل، سجلت واردات السعودية من الديزل الروسي مستوى قياسيًا في شهر مايو/أيار (2023)؛ ما سمح بدوره في زيادة صادرات المملكة إلى سنغافورة.

إذ من المتوقع أن تستورد السعودية ما يصل إلى 500 ألف طن (3.7 مليون برميل) أو أكثر من الديزل الروسي في مايو/أيار، وسيصل معظمها إلى رأس تنورة، إذ توجد إحدى مصافي شركة أرامكو الحكومية، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

وفي الوقت نفسه، من المقرر أن تبلغ أحجام الديزل القادم من المملكة إلى سنغافورة نحو 400 ألف طن (2.92 مليون برميل)، وهو مستوى غير مسبوق، بحسب بيانات من رفينيتيف وفورتكسا.

ومع ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت المملكة العربية السعودية تخزّن بعض إنتاجها الخاص، وتشحن إمدادات الديزل الروسي عبر عمليات التبادل بدلًا من ذلك، نظرًا لأن كليهما يتميز بمواصفات الديزل النموذجية.

إلى أين سيصل الطلب على النفط في 2023؟.. المؤسسات العالمية تجيب

د. نورهان عباس

اليوم

تفعت أسعار النفط العام الماضي ووصلت إلى أسعار قياسية قريبة من الارتفاع القياسي الذي وصل إليه سعر البرميل في 2008 عقب الأزمة المالية العالمية، لكن لم تثبت الأسعار عند هذا الحد فتذبذبت بين ارتفاع وانخفاض بعد ذلك، إلا أن هناك توقعات حديثة تشير إلى استئناف النفط لمسيرة الارتفاع خلال العام الجاري، مع توقعات عودة الطلب، التي أشارت لها عدة مؤسسات دولية في تنبؤاتها للطلب في سوق النفط العالمية، وفق الموضوع الذي نشرته صحيفة «فاينانشيال تايمز» العالمية، وترجمت «اليوم» أبرز ما جاء فيه.

حجم الاستهلاك العالمي

وفقًا لأحدث توقعات الطاقة قصيرة المدى الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والتي تم إصدارها أيضًا هذا الشهر، فإن إجمالي الاستهلاك العالمي سيبلغ متوسطه 100.99 مليون برميل يوميًا في عام 2023

وسيبلغ الحجم 100.82 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام الجاري، و101.58 مليون برميل يوميا في الربع الثالث ، و 101.67 مليون برميل يوميا في الربع الرابع.

وأشارت إدارة معلومات الطاقة إلى أنه «على الرغم من أن نمو الطلب على الوقود السائل يواجه مخاطر انخفاض حتى نهاية عام 2024، فإنها تتوقع أن يؤدي الارتفاع الموسمي في استهلاك النفط وانخفاض إنتاج أوبك من النفط الخام إلى وضع بعض الضغوط الصعودية على أسعار النفط الخام في الأشهر المقبلة».

وقال التقرير الأمريكي: «يزيد الاستهلاك العالمي للوقود السائل في توقعاتنا بمقدار 1.6 مليون برميل

يوميًا في عام 2023 و 1.7 مليون برميل يوميًا في عام 2024».

توزان السوق

وأكد تقرير إدارة معلومات الطاقة: «نتوقع أن يؤدي نمو الطلب هذا إلى توازن سوق النفط العالمية بين الربع الثالث من عام 2023 والربع الأول من عام 24، وهو ما سيدفع سعر خام برنت من المستويات الحالية إلى ما بين 75 دولارًا للبرميل و 80 دولارًا للبرميل».

على الجانب الآخر، توقع تقرير لـ»ستاندرد تشارترد» أن يبلغ متوسط الطلب العالمي على النفط 100.94 مليون برميل يوميًا هذا العام.

وأشار التقرير إلى أن الرقم يمثل زيادة قدرها 156 ألف برميل يوميًا مقارنة بالشهر الماضي.

وفي أحدث تقرير لها توقعت «ستاندرد تشارترد» أن يصل الطلب إلى 100.47 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني من هذا العام، و101.92 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث، و101.78 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع.

وأشار محللو «ستاندرد تشارترد» في التقرير إلى أنه «يبدو أن هناك انفصالًا بين ما يراه اقتصاديو الطاقة في البيانات وما يتصرف وفقاً له المتداولون».

الأسعار الحالية

ووصلت الأسعار لخام «غرب تكساس الوسيط» إلى 72.67 دولارًا أمريكيًا بزيادة قدرها ٪1.17، أما «برنت» فوصل إلى 76.95 دولارًا بزيادة ٪0.9، وبالنسبة للغاز الطبيعى فوصل إلى 2.42 دولار بانخفاض بـ٪2.38.

الأمين العام لـ "أوبك": قطاع النفط سيتطلب استثمارات تفوق 12 تريليون دولار بحلول 2045

مال

قال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص إن المنظمة تتوقع تضاعف حجم الاقتصاد العالمي بحلول عام 2045 وسيزيد عدد سكان العالم بحدود 1.6 مليار نسمة مما يعني أن الطلب على جميع مصادر الطاقه سيزيد بحوالي 23٪ بما ذلك النفط.

ووفقا لـ CNBC عربية أشار الغيص إلى أن النفط سيبقى أساسياً ومهيمناً على مزيج الطاقة العالمي بحوالي 29٪ من الإجمالي مما سيتطلب استثمارات تفوق 12 تريليون دولار أميركي في قطاع النفط بحلول عام 2045.

وأضاف الغيص إن المنظمة تعمل جاهدة للحفاظ على استقرار أسواق النفط بما في ذلك استثمار مبالغ ضخمة لتأمين الإمدادات لتلبية الطلب على النفط والذي سيتعدى 110 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2045.

وحول التحول نحو الطاقة النظيفة أكد الغيص بأن دول الأعضاء قادرةعلى تقليل الانبعاثات إلى مستويات مستدامة وكافية للامتثال للأهداف طويلة الأجل لاتفاقية باريس مشيراً إلى أن دول المنظمة مستمرون بلعب دور رائد في تعظيم كفاءة استهلاك الطاقة والاستثمار في جميع أنواع الطاقة المتجددة بأنواعها وتخفيض الأثر الكربوني.

واوضح الغيص أن دول الأعضاء في أوبك سباقة في الاستثمار في كل مصادر الطاقة وايضاً فى مصادر الطاقة المتجددة والأمثلة كثيرة مثل الهيدروجين ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وهو جهد إقليمي تقوده المملكة العربية السعودية للتخفيف من تأثير تغير المناخ على مستوى المنطقه والعالم.

وحـول وسـائل خفـض الانبعاثات، أشـار الغيص إلى أن المنظمة تعوّل على تطـور التكنولوجيا لرفع كفاءة الطاقه وفتح آفاق جديدة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بما في ذلك ثاني أكسـيد الكربون، مضيفاً بأن هنـاك طرقًـا متعددة لتحقيق انتقال سـلس وممنهج إلى نظام طاقة نظيف.

الأمين العام أضاف في تصريحاته بأن تقدم التكنولوجيا سيتيح تقنيات متعددة لدعم خفض الانبعاثات مثل التقـاط الكربـون وتخزينه والتقاط الكربون من الهواء مباشـرة وإنتـاج الهيدروجين إضافة إلى دعم اقتصاد الكربون الدائري.

وشدد الأمين العام للمنظمة على أهمية دور النفط والغاز حيث يرى الغيص بأن مصدرا الطاقة سيستمران جنبًا إلى جنب مع مصادر الطاقة الأخرى في توفير الطاقة المطلوبة للأجيال القادمة ودعم نمو الاقتصاد العالمي ومواجهة فقرالطاقة في مختلف أنحاء العالم.

هذا وكان الأمين العام لمنظمة أوبك قد قال سابقاً إن نقص الاستثمارات في قطاع النفط والغاز يمكن أن يسبب تقلبا في الأسواق على المدى الطويل ويهدد النمو.

وأضـاف أن العالـم بحاجـة إلـى التركيـز علـى تقليل انبعاثـات الغازات المسـببة للاحتباس الحـراري بدلا من استبدال شكل من الطاقة بآخر، مشددا على أن هناك حاجة لضخ استثمارات كبرى في كل قطاعات الطاقة.

شكراً